

	Midocean Journal for Research and Studies https:// e-ISSN:	
---	---	--

أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

The impact of digital platform applications (Platform Economy) on the growth and sustainability of small and medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia

أسماء مشيب القحطاني
Asma Mashabeb Al-Qahtani
253001703

ماجستير إدارة أعمال - جامعة ميد أوشن - الإمارات العربية المتحدة

اسم المشرف، (رقم الأوركيد)، التخصص، الكلية، جامعة ميد أوشن، الإمارات العربية المتحدة،
الإيميل:

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس أثر تبني المنصات الرقمية في الأعمال، والكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية، والدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية في تحقيق نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة، وبلغ حجم العينة (305) مشاركاً من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمديرين، والعاملين في المجالات المرتبطة بالتحول الرقمي وإدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيقات المنصات الرقمية في نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما بينت النتائج أن تبني المنصات الرقمية يسهم في توسيع الأسواق وزيادة الإيرادات وتحسين القدرة التنافسية، وأن الكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين جودة العمليات التشغيلية، في حين يسهم الدعم التقني والتسويقي في تعزيز الاستخدام الفعّال للمنصات الرقمية وتحسين الأداء المؤسسي. كما أكدت النتائج أن تكامل هذه العوامل يعزز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النمو المستدام والاستمرار في بيئة الأعمال الرقمية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تبني تطبيقات المنصات الرقمية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتقديم برامج تدريبية متخصصة في التحول الرقمي، وتعزيز خدمات الدعم التقني والتسويقي، إضافة إلى تطوير السياسات والتشريعات الداعمة لاقتصاد المنصات، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بما يسهم في رفع كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المنصات الرقمية - المنصات الرقمية - المنشآت الصغيرة والمتوسطة - النمو المؤسسي - الاستدامة المؤسسية - التحول الرقمي - رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

Abstract:

This study aimed to identify the impact of digital platform economy applications on the growth and sustainability of small and medium enterprises (SMEs) in Saudi Arabia. This was achieved by measuring the impact of adopting digital platforms in business operations, the operational efficiency of digital platforms, and the technical and marketing support provided through digital platforms on achieving SME growth and sustainability. The study employed a quantitative approach, deemed the most suitable for achieving its objectives and testing its hypotheses. A questionnaire was used as the primary data collection tool, with a sample size of 305 participants comprising SME owners, managers, and professionals working in fields related to digital transformation and business management in Saudi Arabia. The data were analyzed using appropriate statistical methods to test the study hypotheses and analyze the relationships between its variables. The study results showed a statistically significant positive impact of digital platform applications on the growth and sustainability of small and medium-sized enterprises (SMEs). The results also indicated that adopting digital platforms contributes to market expansion, increased revenue, and improved competitiveness. Furthermore, the operational efficiency of digital platforms leads to increased productivity and improved operational processes, while technical and marketing support contributes to enhancing the effective use of digital platforms and improving organizational performance. The results also confirmed that the integration of these factors strengthens the ability of SMEs to achieve sustainable growth and thrive in the digital business environment. The study recommended promoting the adoption of digital platform applications

within SMEs, developing digital infrastructure, providing specialized training programs in digital transformation, enhancing technical and marketing support services, developing policies and legislation that support the platform economy, and encouraging investment in digital technologies and artificial intelligence to enhance the efficiency of SMEs and increase their contribution to economic development and the achievement of the goals of Saudi Vision 2030.

Keywords: Digital platform economy - Digital platforms - SMEs - Organizational growth - Organizational sustainability - Digital transformation - Saudi Vision 2030.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدین الأخيرین تحولاً نوعياً ملموساً بفعل الثورة الرقمية وتنامي الاقتصاد القائم على المنصات الرقمية، المعروف بـ Platform Economy، الذي أصبح أحد أبرز المحركات الاقتصادية المؤثرة في جميع القطاعات، وخاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs). تعتمد هذه المنصات على تقنيات مبتكرة تتيح التفاعل المباشر بين مزودي الخدمات والمستهلكين عبر بيئة رقمية متكاملة، ما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتسريع تبادل المعلومات والخدمات. وفي سياق المملكة العربية السعودية، تعكس هذه الظاهرة تزامناً مع رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تعزيز اقتصاد رقمي متنوع يعتمد على الابتكار والتقنية، ويدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني (Suntsova, 2025).

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الوطني، فهي تسهم بشكل مباشر في خلق فرص العمل، وتنمية القدرات البشرية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات متعددة، تشمل صعوبة الوصول إلى الأسواق، وتحديات التمويل، ونقص الخبرات التسويقية والإدارية. في هذا السياق، تقدم المنصات الرقمية حلاً مبتكراً لهذه التحديات من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق الرقمية، وتوفير أدوات تحليلية وإدارية متقدمة، وتمكين هذه المنشآت من المنافسة في بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية ومرونة (Hao, 2026).

يشير التحول نحو الاقتصاد الرقمي إلى أن القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تعد تعتمد فقط على الموارد التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بمدى تكاملها مع المنصات الرقمية واستغلالها للتقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي، نظم الدفع الإلكتروني، وإدارة سلسلة التوريد الرقمية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر هذه المنصات على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لتمكين صناع القرار من تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة تدعم دمج هذه المنشآت في الاقتصاد الرقمي وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لها (Xiong, 2025).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيقات المنصات الرقمية ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الآليات التي تساهم في تعزيز استدامتها، بما يشمل تحسين

الكفاءة التشغيلية، وزيادة الإيرادات، وتعزيز رضا العملاء، وتوسيع نطاق الأعمال. كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الفرص والتحديات التي تواجه هذه المنشآت في تبني التكنولوجيا الرقمية، بما يساهم في وضع إطار علمي واستراتيجي يمكن الاستفادة منه في السياسات الاقتصادية الوطنية لتعزيز دور هذه المنشآت كمحرك مستدام للنمو الاقتصادي في المملكة.

مشكلة الدراسة:

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث تساهم بشكل مباشر في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. إلا أن هذه المنشآت تواجه تحديات مستمرة تعوق نموها واستدامتها، منها محدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف الموارد المالية، وصعوبة إدارة العمليات التجارية بكفاءة، بالإضافة إلى محدودية الخبرات التقنية والتسويقية التي تؤثر على قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية متغيرة وسريعة التطور.

مع ظهور الاقتصاد الرقمي وازدهار المنصات الرقمية (Platform Economy)، برزت فرص جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها على الوصول إلى العملاء، وتحسين كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق أعمالها، إلا أن هذه الفرص لا تزال محدودة بسبب نقص الوعي والمعرفة بكيفية استغلال هذه المنصات بشكل فعال. هذه الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والتطبيق الفعلي للتقنيات الرقمية تشكل جوهر مشكلة الدراسة، حيث يظل السؤال المطروح: إلى أي مدى تساهم تطبيقات المنصات الرقمية في دعم نمو واستدامة هذه المنشآت، وما العوامل التي تحد من استثمارها الأمثل في هذا المجال؟

المشاكل المترتبة على مشكلة الدراسة

1. ضعف النمو الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ينعكس عدم القدرة على استغلال المنصات الرقمية بشكل فعال على تحقيق معدلات نمو منخفضة لهذه المنشآت مقارنة بإمكاناتها الحقيقية.
2. تحديات الاستدامة التشغيلية والمالية؛ عدم دمج الحلول الرقمية يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وصعوبة إدارة الموارد بشكل فعال، مما يهدد استدامة المنشأة على المدى الطويل.
3. تراجع القدرة التنافسية؛ في ظل توسع الاقتصاد الرقمي، قد تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفسها غير قادرة على المنافسة مع الشركات التي تعتمد بشكل كامل على التقنيات الرقمية.

4. ضعف الوصول إلى الأسواق والعملاء؛ الاعتماد على القنوات التقليدية يقيد قدرة المنشآت على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، وبالتالي يقلل من فرص التوسع والنمو.

5. تأخر التكيف مع الابتكار الرقمي؛ عدم استغلال المنصات الرقمية بشكل استراتيجي يؤدي إلى فقدان فرص تطوير المنتجات والخدمات وتحسين تجربة العملاء (Nawaz، 2025).

انطلاقاً من مشكلة الدراسة الرئيسية، يمكن صياغة السؤال البحثي المحوري على النحو التالي: **ما أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وما العوامل التي تعيق استثمار هذه المنصات بشكل فعال لتحقيق النمو والاستدامة؟**

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وما العوامل التي تحد من استثمارها الأمثل لتحقيق هذا النمو والاستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر تطبيقات المنصات الرقمية على كفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

2. ما هو دور المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت؟

3. كيف تسهم المنصات الرقمية في تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم؟

4. ما هي التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المنصات الرقمية؟

5. ما الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز نمو واستدامة هذه المنشآت عبر استثمار المنصات الرقمية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة:

- تحديد أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع تحليل العوامل التي تعيق أو تدعم استثمار هذه المنصات لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المنشآت.

الأهداف الفرعية:

1. قياس تأثير استخدام المنصات الرقمية على زيادة كفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. دراسة دور المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت.
3. تحليل أثر المنصات الرقمية على تحسين تجربة العملاء ورفع مستوى رضاهم.
4. التعرف على التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المنصات الرقمية.
5. اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز استدامة ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر المنصات الرقمية.

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من مساهمتها في سد الفجوة البحثية المتعلقة بتأثير الاقتصاد الرقمي وتطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث لا تزال الأبحاث المحلية والدولية المتخصصة في هذا المجال محدودة نسبيًا. إذ تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يربط بين استخدام المنصات الرقمية ومؤشرات نمو واستدامة هذه المنشآت، بما يشمل الكفاءة التشغيلية، توسيع الأسواق، ورضا العملاء. كما تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت على استثمار هذه المنصات بفعالية، وهو ما يعزز الفهم الأكاديمي لآليات دمج التقنيات الرقمية في العمليات التشغيلية والإدارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبذلك، تسهم الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال الاقتصاد الرقمي والريادة، إضافة إلى تقديم مخرجات يمكن أن تكون قاعدة لتطوير نماذج بحثية مستقبلية تركز على العلاقة بين الابتكار الرقمي وأداء المنشآت الاقتصادية.

- الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تمكين صناع القرار، والمستثمرين، وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من استثمار نتائج الدراسة في وضع استراتيجيات فعّالة لتطوير أعمالهم عبر المنصات الرقمية. فباستخدام النتائج والتوصيات المستخلصة، يمكن تحسين قدرة المنشآت على الوصول إلى الأسواق الرقمية، تعزيز الكفاءة التشغيلية، خفض التكاليف، وزيادة الإيرادات، بالإضافة إلى دعم استدامتها المالية والإدارية على المدى الطويل. كما توفر الدراسة أساسًا لتطوير سياسات وبرامج دعم حكومية وتقنية تهدف إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة ضمن الاقتصاد الرقمي، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لتعزيز الابتكار والريادة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة:

- تطبيقات المنصات الرقمية لها أثر إيجابي وملاموس على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وأنه يمكن تذييل العوائق لتحقيق أقصى استفادة منها.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية بين استخدام المنصات الرقمية وكفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. تسهم المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت بشكل ملحوظ.
3. استخدام المنصات الرقمية يحسن تجربة العملاء ويرفع مستوى رضاهم عن الخدمات والمنتجات.
4. توجد تحديات وعوائق محددة تؤثر على فعالية تطبيق المنصات الرقمية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. اعتماد استراتيجيات مدروسة للاستثمار في المنصات الرقمية يعزز نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ.

الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المنصات (Platform Economy)

يشير الاقتصاد الرقمي إلى النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في إدارة الأنشطة التجارية، وتقديم الخدمات، وتسهيل التفاعل بين مختلف الأطراف الاقتصادية. وفي سياق هذا الاقتصاد، يبرز مفهوم الاقتصاد القائم على المنصات (Platform Economy)، الذي يُعرف بأنه نظام تفاعلي رقمي يربط بين مزودي الخدمات والمستهلكين عبر منصات إلكترونية متكاملة، ما يسهم في تخفيض التكاليف التشغيلية، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وتسريع تبادل المعلومات والخدمات. تعتمد هذه المنصات على تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، ونظم الدفع الإلكتروني، ما يجعلها أدوات استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. من الناحية النظرية، يشير الاقتصاد القائم

على المنصات إلى تحول العلاقات الاقتصادية من نموذج مركزي تقليدي إلى نموذج شبكي قائم على التعاون الرقمي والتفاعل المستمر بين الأطراف الاقتصادية (ستار، 2024).

2. دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تُعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي، نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وزيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي. وفي المملكة العربية السعودية، تشكل هذه المنشآت نسبة كبيرة من سوق العمل وتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتنوع مصادر الدخل الوطني، ودعم ريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار الرقمي. ورغم ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات مستمرة مثل صعوبة الوصول إلى التمويل، وارتفاع التكاليف التشغيلية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية. ولذلك، فإن دمج هذه المنشآت في الاقتصاد الرقمي عبر المنصات الرقمية يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق استدامتها الاقتصادية (زنتوت، 2025).

3. العلاقة بين تطبيقات المنصات الرقمية ونمو المنشآت

تشير الدراسات النظرية إلى أن تطبيقات المنصات الرقمية تساهم بشكل مباشر في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة آليات، أهمها: تحسين الكفاءة التشغيلية عبر أدوات الإدارة الرقمية، تسهيل الوصول إلى الأسواق والعلاء، تعزيز القدرة على التوسع بسرعة أكبر مقارنة بالطرق التقليدية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. المنصات الرقمية توفر أيضًا إمكانيات تحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة، وتطبيق استراتيجيات تسويق دقيقة، وزيادة القدرة على التنبؤ بالطلب، وهو ما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو المالي والتشغيلي للمنشآت. ومن هذا المنطلق، تمثل هذه العلاقة محورًا أساسيًا للبحث العلمي، حيث تهدف الدراسة إلى قياس هذا الأثر بشكل موضوعي وتحديد العوامل المؤثرة فيه (عويس، 2025).

4. الاستدامة المؤسسية وأثر الاقتصاد الرقمي عليها

الاستدامة المؤسسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعني قدرتها على الحفاظ على استمرارية عملياتها التجارية وتحقيق الأرباح على المدى الطويل، مع القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. تُعد المنصات الرقمية أداة استراتيجية لتحقيق هذه الاستدامة، حيث توفر للمنشآت القدرة على تقليل التكاليف، تحسين إدارة سلسلة التوريد، وتعزيز العلاقة مع العملاء من خلال خدمات رقمية مبتكرة. علاوة على ذلك، تتيح المنصات الرقمية فرصًا لتطوير منتجات وخدمات جديدة، بما يدعم القدرة التنافسية للمنشآت في الأسواق المحلية والإقليمية، ويجعلها أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية (Quttainah، 2024).

5. الإطار النظري للدمج بين التكنولوجيا الرقمية ونمو المنشآت

تستند هذه الدراسة إلى نظريات الابتكار الرقمي ونظرية الموارد والقدرات (Resource-Based View) التي تؤكد أن الموارد التكنولوجية والقدرات الرقمية تمثل عناصر حاسمة لتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت. فالمنشآت التي تستثمر في المنصات الرقمية وتوظفها بشكل استراتيجي تستطيع تحسين عملياتها الداخلية، الوصول إلى أسواق جديدة، تعزيز تجربة العملاء، وتحقيق نمو مستدام. كما أن الدمج بين النظرية الاقتصادية التقليدية والتقنيات الرقمية يخلق منظورًا متكاملًا يوضح كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون محفزًا للنمو والاستدامة على حد سواء، وبشكل أساسي صلبًا لفهم أثر الاقتصاد الرقمي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة (Zhou, 2025).

الدراسات السابقة:

في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، تواجه المملكة العربية السعودية ضرورة ملحة للانتقال من أنماط النمو التقليدية إلى النمو الأخضر والمستدام، وذلك تماشيًا مع رؤية 2030. تتناول دراسة (Khemiri, 2025) تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الأخضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2022، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتنمية الشاملة. وتعتمد الدراسة على بيانات موثوقة من مصادر دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشرات التنمية العالمية، وموقع Heritage.org، وتطبق اختبارات التكامل المشترك إلى جانب الأساليب البايزية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR) لدراسة العلاقات بين التحول الرقمي والتجارة والفساد والنمو السكاني وعلاقتها بالنمو الأخضر. وتؤكد النتائج التجريبية بقوة فرضية أن التحول الرقمي يُسهم بشكل كبير في النمو الأخضر على المدى الطويل، وذلك بشكل أساسي من خلال إحداث تحول هيكلي وتعزيز الاستدامة. ويبرز التحول الرقمي كعامل حاسم ومتنامٍ، حيث يُفسر 14.24% من التباين في النمو الأخضر على المدى الطويل، ويأتي مباشرةً بعد التجارة. يُبرز التحليل التاريخي أيضًا أن الأثر الإيجابي للرقمنة كان في ذروته بين عامي 2005 و2015، بالتزامن مع التحول الرقمي العالمي. كما يُقدم التحليل دليلًا تفسيريًا على دور الاقتصاد الرقمي في النمو الأخضر الشامل، حيث يبدو أن تحسين الحوكمة والحد من الفساد يُساهمان في تعزيز هذه العلاقة. وتؤكد الأدلة أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للرقمنة في دفع عجلة النمو الأخضر، فإن النجاح يكمن في دمج الاستدامة في السياسات الرقمية، والاستثمار الأخضر في التكنولوجيا، ومواءمة سياسات التجارة والعمل مع الأولويات البيئية. ويتعين على صانعي السياسات ضمان أن يُصاحب التحول الرقمي إصلاحات مؤسسية سليمة وتخطيط شامل لتحقيق تحول أخضر عادل ومستدام في رؤية 2030.

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للبيانات المقطعية، تدرس دراسة (Ali، 2025) آثار تبني واجهات برمجة التطبيقات (APIs) على الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة من 2015 إلى 2024 من مؤشرات التنمية العالمية وبلومبيرغ. تُظهر النتائج أن معدل تبني واجهات برمجة التطبيقات (APIAR) له تأثير إيجابي طويل الأجل على مؤشر الاقتصاد الرقمي (DEI)، مما يُبرز واجهات برمجة التطبيقات كأداة تحويلية تُعزز الابتكار، وتزيد من قابلية التوسع داخل المؤسسات، وتُحسن المعاملات الرقمية بما يتماشى مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. كما تُشير النتائج إلى أن عدد واجهات برمجة التطبيقات النشطة (NAAPIs) يُؤثر بشكل كبير وإيجابي على مؤشر الاقتصاد الرقمي على المديين القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز التحول الرقمي المُتسارع وفرص العمل الجديدة القائمة على الابتكار، بالإضافة إلى ريادة الأعمال عبر المنصات التي تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات. ويُظهر استثمار واجهات برمجة التطبيقات (APII) تأثيرًا إيجابيًا قصير الأجل على مؤشر الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن هذا الأمر ليس ذا أهمية كبيرة على المدى البعيد، مما يُشير إلى الحاجة إلى استثمار استراتيجي ومستمر. وتتفق هذه النتيجة مع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: الشراكات لتحقيق الأهداف، مُبرزةً الدور المحوري للتعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز البنية التحتية الرقمية وتمكين حلول الذكاء الاصطناعي. وانطلاقاً من هذه النتائج، ثمة حاجة مُلحة لتحسين بيئات واجهات برمجة التطبيقات (APIs) المتسقة، وتعزيز الشراكات التعاونية، ومواءمة استراتيجيات واجهات برمجة التطبيقات مع التطلعات الوطنية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الرقمي في المملكة العربية السعودية ودعم رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تهدف دراسة (Haddad، 2025) إلى تحليل أثر التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي. وقد اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، باستخدام استبيانات لجمع البيانات من عينة تمثيلية مكونة من 156 مشاركاً، من بينهم مالكو ومديرو هذه الشركات. وكشفت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يُسهم بشكل كبير في توسيع نطاق وصول الشركات إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية داخل الشركات. كما سلطت الدراسة الضوء على تحديات رئيسية مثل نقص المهارات الرقمية، وتكاليف التحول الرقمي، ومخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى الحاجة إلى دعم حكومي أكبر وبرامج تدريبية متخصصة. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتعزيز برامج التدريب والتأهيل الرقمي، وتقديم الدعم المالي والحوافز، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الأطر التنظيمية والتشريعية،

وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي. تهدف هذه التوصيات إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص الرقمية وتحقيق نمو مستدام يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، تواجه المملكة العربية السعودية ضرورة ملحة للانتقال من أنماط النمو التقليدية إلى النمو الأخضر والمستدام، وذلك تماشيًا مع رؤية 2030. تتناول هذه الدراسة تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الأخضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2022، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتنمية الشاملة. وتعتمد دراسة (Imen، 2025) على بيانات موثوقة من مصادر دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشرات التنمية العالمية، وموقع Heritage.org، وتطبق اختبارات التكامل المشترك إلى جانب الأساليب البايزية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR) لدراسة العلاقات بين التحول الرقمي والتجارة والفساد والنمو السكاني وعلاقتها بالنمو الأخضر. وتؤكد النتائج التجريبية بقوة فرضية أن التحول الرقمي يُسهم بشكل كبير في النمو الأخضر على المدى الطويل، وذلك بشكل أساسي من خلال إحداث تحول هيكلية وتعزيز الاستدامة. ويبرز التحول الرقمي كعامل حاسم ومتنامٍ، حيث يُفسر 14.24% من التباين في النمو الأخضر على المدى الطويل، ويأتي مباشرةً بعد التجارة. يُبرز التحليل التاريخي أيضًا أن الأثر الإيجابي للرقمنة كان في ذروته بين عامي 2005 و2015، بالتزامن مع التحول الرقمي العالمي. كما يُقدم التحليل دليلًا تفسيريًا على دور الاقتصاد الرقمي في النمو الأخضر الشامل، حيث يبدو أن تحسين الحوكمة والحد من الفساد يُساهمان في تعزيز هذه العلاقة. وتؤكد الأدلة أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للرقمنة في دفع عجلة النمو الأخضر، فإن النجاح يكمن في دمج الاستدامة في السياسات الرقمية، والاستثمار الأخضر في التكنولوجيا، ومواءمة سياسات التجارة والعمل مع الأولويات البيئية. ويتعين على صانعي السياسات ضمان أن يُصاحب التحول الرقمي إصلاحات مؤسسية سليمة وتخطيط شامل لتحقيق تحول أخضر عادل ومستدام في رؤية 2030.

في سياق العولمة الحديثة، يُمكن اعتبار الرقمنة محركًا رئيسيًا للتطور التكنولوجي، وعاملًا مؤثرًا بقوة على الكفاءة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي. مع ذلك، لا يزال هذا الافتراض بحاجة إلى مزيد من التأكيد التجريبي في الدول النامية التي تعتمد اقتصاداتها على عائدات النفط. تبحث دراسة (Neffati، 2025) العلاقة السببية والتكاملية بين العولمة الاجتماعية والاقتصادية والرقمنة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، مستخدمةً المملكة العربية السعودية كحالة دراسية محددة للتحول الاقتصادي العالمي بين عامي 1990 و2022. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) مع طرق تقدير متنوعة، تشمل المربعات الصغرى العادية (OLS)، والمربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، والمربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS)، وانحدار

التكامل المشترك الكنسي (CCR)، حددنا العوامل الأكثر دلالة إحصائية التي تُسهم في النمو الاقتصادي. تشير نتائجنا إلى أن للعولمة تأثيرًا سلبيًا وهامًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة 1%. من جهة أخرى، تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي يُسهم إسهامًا كبيراً في النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل. وانطلاقاً من هذه النتائج، تُقدم هذه الورقة بعض التوصيات السياسية الرئيسية لتحسين الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول النامية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تتشترك الدراسات السابقة في التأكيد على الدور الحيوي الذي يلعبه التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي في تعزيز نمو واستدامة المنشآت الاقتصادية، سواء على مستوى النمو الاقتصادي الكلي أو على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تتفق الدراسات على أن الرقمنة تمثل محركاً رئيسياً لزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، وتوسيع نطاق الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كذلك، أشارت معظم الدراسات إلى أهمية دعم الحكومات والمؤسسات العامة لتمكين التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، توفير برامج التدريب والدعم المالي، ومواءمة السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الدراسات ضرورة دمج الاستدامة في استراتيجيات التحول الرقمي، سواء من منظور النمو الأخضر أو الاستدامة المؤسسية للمنشآت.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة في عدة محاور أساسية، منها نطاق التحليل والمنهجية المتبعة. فبعض الدراسات ركزت على النمو الأخضر والاستدامة البيئية على مستوى الاقتصاد الوطني، مستخدمة بيانات اقتصادية ومالية تاريخية، وأساليب إحصائية مثل نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) ونموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR)، لدراسة أثر التحول الرقمي على النمو المستدام على المدى الطويل. بينما ركزت دراسات أخرى على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر، مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستبيانات ميدانية لجمع البيانات من مالكي ومديري المنشآت، بهدف قياس أثر التحول الرقمي على العمليات التشغيلية، توسع الأسواق، جودة الخدمات، وتحديات التطبيق الرقمي. كما اختلفت الدراسات في نطاق المتغيرات المدروسة، فبعضها اهتم بواجهات برمجة التطبيقات (APIs) وأثرها على الاقتصاد الرقمي، في حين ركزت دراسات أخرى على العولمة الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو الرقمي، مما يعكس تعدد أبعاد التحول الرقمي وتنوع التطبيقات في السياقات الاقتصادية المختلفة.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوات واضحة تتيح للبحث الحالي المساهمة العلمية الفعلية:

1. معظم الدراسات ركزت على التحول الرقمي على مستوى الاقتصاد الكلي أو على العوامل البيئية، بينما قلّت الدراسات التي تدرس أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل محدد.
2. هناك نقص في الدراسات العربية التي تربط بين استخدام المنصات الرقمية الفعلية (مثل المنصات التسويقية، منصات البيع، وخدمات العملاء الرقمية) والنمو المستدام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
3. غياب تحليل متكامل يشمل كلاً من النمو المالي، الكفاءة التشغيلية، واستدامة المنشآت في إطار واحد، مما يجعل الربط بين المتغيرات المختلفة غير مكتمل في الدراسات السابقة.
4. الدراسات السابقة اعتمدت غالباً على منهجيات تحليلية تاريخية أو وصفية، بينما هناك حاجة لدراسة كمية دقيقة تجمع بين الاستبيانات والتحليل الإحصائي الكمي لاختبار الفرضيات المتعلقة بالمنصات الرقمية وأثرها على النمو والاستدامة.
5. معظم الدراسات لم تُسلط الضوء على التحديات العملية والفرص الملموسة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المنصات الرقمية، بما في ذلك محدودية المهارات الرقمية، البنية التحتية التكنولوجية، والتكاليف التشغيلية، وهذا ما يسعى البحث الحالي لمعالجته.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية (Quantitative Research Methodology)، التي تهدف إلى قياس وتحليل أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات قابلة للقياس إحصائياً. تعتبر المنهجية الكمية مناسبة لهذه الدراسة لأنها تتيح دراسة العلاقة بين المتغيرات الأساسية (مثل استخدام المنصات الرقمية، نمو المنشآت، الاستدامة) بشكل موضوعي، وتمكن الباحث من اختبار الفرضيات بدقة، وتحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية موثوقة. تعتمد المنهجية الكمية على جمع بيانات كمية من عينة ممثلة من المنشآت المستهدفة، مما يعزز القدرة على تعميم النتائج والوصول إلى استنتاجات دقيقة ومدعومة بالأدلة.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسميًا في المملكة العربية السعودية، والتي تستخدم أو لديها القدرة على استخدام المنصات الرقمية لأغراض التسويق، البيع، أو إدارة العمليات. تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لدوره الحيوي في الاقتصاد الوطني وأهمية دمج في الاقتصاد الرقمي لتحقيق رؤية المملكة 2030. أما عينة الدراسة، فتم تحديدها باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sampling) لضمان تمثيل جميع المنشآت المستهدفة بشكل متساوٍ، وتقليل التحيز في النتائج. كما تم اعتماد حجم عينة مناسب لضمان مستوى دقة إحصائي وموثوقية في تحليل الفرضيات، مع مراعاة تنوع القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية داخل المملكة.

- أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على استبيان مصمم خصيصًا لجمع البيانات الكمية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة ومقاييس مقياسية (Likert Scale) لتقييم استخدام المنصات الرقمية، مدى تأثيرها على نمو المنشآت، واستدامتها التشغيلية والمالية. كما تم تصميم الاستبيان ليشمل محاور رئيسية تتعلق:

1. خصائص المنشآت (مثل حجمها، نوع النشاط، سنوات التشغيل).
2. مستوى استخدام المنصات الرقمية في العمليات التشغيلية والتسويقية.
3. أثر المنصات الرقمية على النمو المالي والتشغيلي للمنشآت.
4. أثر المنصات الرقمية على استدامة المنشآت واستمراريتها.
5. التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت في تطبيق المنصات الرقمية.

قبل توزيع الاستبيان، تم إجراء اختبار تجريبي (Pilot Test) على عينة صغيرة من المنشآت للتحقق من وضوح الأسئلة وصلاحيّة أدوات القياس، كما تم حساب معامل الثبات (Reliability) باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لضمان موثوقية البيانات وجاهزيتها للتحليل الإحصائي.

النتائج:

• الوصف الإحصائي للبيانات

تقدم النظرة الشاملة لمقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة مؤشرات مبدئية حول اتجاهات العينة البالغ عددها 305 مفردة نحو دور المنصات الرقمية؛ فمتوسطات الإجابات تتأرجح بشكل عام بين 3.25 و 3.68 مما يوحي بوجود ميل عام نحو الموافقة على العبارات المطروحة المتعلقة بأثر هذه التقنيات على بيئة الأعمال؛ بيد أن القراءة المتأنية لقيم الانحراف المعياري التي تتراوح غالباً بين 1.234 و 1.524 تدل على وجود تباين ملحوظ وتشتت في آراء المبحوثين وعدم تطابق كلي في تجاربهم الميدانية؛ وربما يرجع هذا التباين لاختلاف طبيعة القطاعات التي تنتمي إليها هذه المنشآت أو تفاوت مستويات نضجها الرقمي؛ فالانحرافات المرتفعة نسبياً تجعلنا نفترض احتمالية وجود فجوة حقيقية بين المنشآت التي نجحت في توظيف المنصات الرقمية وتلك التي لا تزال تواجه تحديات في استيعابها؛ والتواء البيانات نحو القيم السالبة يؤكد تركيز الإجابات في الجانب الإيجابي من المقياس الخماسي؛ وهو ما يترجم عملياً في بيئة العمل عبر تزايد احتمالية توجه المزيد من المنشآت مستقبلاً لتبني هذه الحلول التقنية لتدارك الفجوة التنافسية؛ ففهم هذه الأرقام المجملية يضعنا أمام مشهد اقتصادي يتحول رقمياً بخطى حثيثة ولكن بسرعات متفاوتة بين مختلف الكيانات التجارية.

جدول 1: التحليلات الإحصائية

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.278	-1.305	.140	.086	1.414	3.00	.081	2.97	0	305
.278	-2.006	.140	-.086	.500	2.00	.029	1.52	0	305
.278	-.990	.140	-.431	1.348	4.00	.077	3.42	0	305

305	0	3.48	.076	4.00	1.320	-.503	.140	-.949	.278	تعتمد المنشأة على المنصات الرقمية في تقديم منتجاتها أو خدماتها.
305	0	3.60	.074	4.00	1.294	-.599	.140	-.869	.278	أسهمت المنصات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء للمنشأة.
305	0	3.48	.083	4.00	1.447	-.535	.140	-1.125	.278	ساعدت المنصات الرقمية في تحسين الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية.
305	0	3.25	.087	4.00	1.522	-.270	.140	-1.430	.278	تسهم المنصات الرقمية في زيادة فرص نمو المنشأة.
305	0	3.50	.077	4.00	1.338	-.584	.140	-.903	.278	توفر المنصات الرقمية حلولاً فعالة لإدارة العمليات التجارية.
305	0	3.51	.080	4.00	1.405	-.546	.140	-1.042	.278	يسهم تبني المنصات الرقمية في تعزيز القدرة التنافسية للمنشأة.
305	0	3.40	.078	4.00	1.369	-.447	.140	-1.089	.278	تساعد المنصات الرقمية في تسريع إنجاز العمليات التشغيلية.
305	0	3.41	.084	4.00	1.469	-.458	.140	-1.217	.278	تسهم المنصات الرقمية في تحسين كفاءة إدارة الطلبات والمبيعات.
305	0	3.68	.071	4.00	1.234	-.758	.140	-.389	.278	تؤدي المنصات الرقمية إلى خفض التكاليف التشغيلية للمنشأة.
305	0	3.53	.075	4.00	1.308	-.529	.140	-.939	.278	تساعد المنصات الرقمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

305	0	3.49	.081	4.00	1.414	-.552	.140	-1.053	.278	تسهم المنصات الرقمية في رفع إنتاجية العاملين داخل المنشأة.
305	0	3.42	.087	4.00	1.524	-.424	.140	-1.357	.278	تعزز الكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية أداء المنشأة بشكل عام.
305	0	3.52	.075	4.00	1.311	-.591	.140	-.835	.278	توفر المنصات الرقمية أدوات تسويقية فعالة لدعم نمو المنشأة.
305	0	3.54	.076	4.00	1.328	-.556	.140	-.874	.278	تقدم المنصات الرقمية دعمًا تقنيًا يساعد على استمرارية الأعمال.
305	0	3.49	.080	4.00	1.393	-.479	.140	-1.095	.278	تساعد الخدمات الرقمية المقدمة عبر المنصات في تحسين تجربة العملاء.
305	0	3.34	.086	4.00	1.496	-.384	.140	-1.332	.278	يسهم الدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية في تعزيز استدامة المنشأة.
305	0	3.54	.071	4.00	1.235	-.530	.140	-.783	.278	يسهم استخدام المنصات الرقمية في تحقيق نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

• اختبار المصدقية والموثوقية

تكشف نتائج معامل ألفا كرونباخ عن درجة اعتمادية استثنائية للمقياس المستخدم في جمع البيانات حيث بلغت القيمة 0.926 لعدد 20 فقرة تقييمية؛ وهذا الرقم المرتفع جداً والذي يتجاوز بمسافة آمنة الحد المقبول إحصائياً يمنحنا طمأنينة علمية قاطعة بثبات أداة الدراسة واتساق فقراتها الداخلية بشكل لا يقبل الشك؛ فإجابات المبحوثين البالغ عددهم 305 لم تكن عشوائية أو متناقضة بل اتسمت بترابط منطقي

عالٍ ينم عن فهم مشترك وعميق لمتغيرات القياس المطروحة؛ وربما يعود هذا المستوى العالي من الموثوقية لتوحيد صياغة العبارات بدقة ووضوح المفاهيم المتعلقة بالمنصات الرقمية والاستدامة لدى كافة أفراد العينة المستهدفة؛ ومن الزاوية المنهجية والعملية يحتمل أن هذه القيمة المرتفعة تؤكد بقوة على صلاحية تعميم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الشاملة على مجتمعات مشابهة في بيئة الأعمال السعودية المعاصرة؛ فثبات الأداة يضمن أن تكرار القياس في ظروف زمنية ومكانية مماثلة سيؤدي غالباً لنتائج متقاربة جداً مما يضفي مصداقية بالغة الأهمية على التوصيات والقرارات الاستراتيجية التي قد تبنى على هذه الأرقام في توجيه دفة التحول الرقمي.

جدول 2 : ملخص التحليلات الإحصائية

Case Processing Summary			
%	N		
100.0	305	Valid	Cases
.0	0	Excluded ^a	
100.0	305	Total	
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 3 : اختبار الثبات والموثوقية

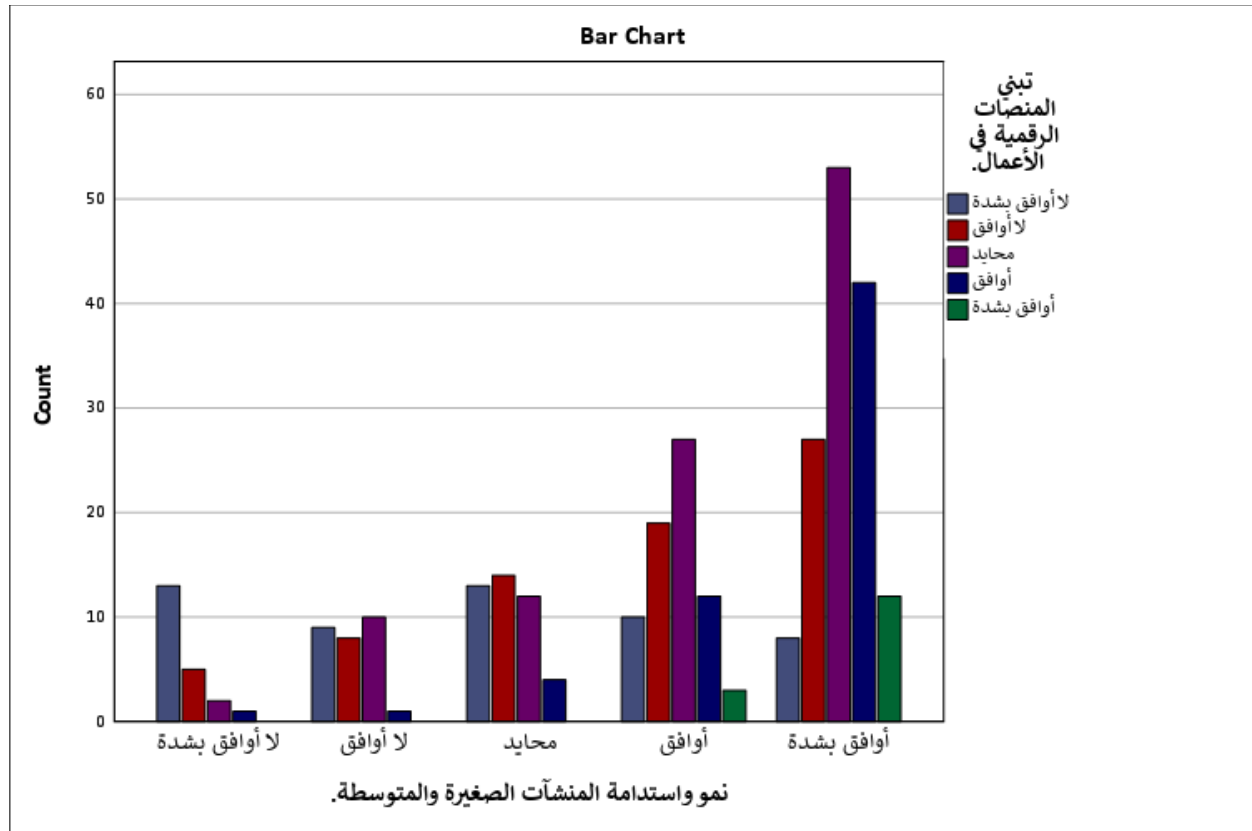
Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.926

- تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:
1. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتبني المنصات الرقمية في الأعمال.

تبرز نتائج اختبار كاي سكوير بوضوح تام وجود ارتباط جوهري وحاسم بين تبني المنصات ونمو المنشآت حيث بلغت قيمة الاختبار 75.486 بمستوى دلالة 0.000؛ وهذه الدلالة الصفرية القاطعة تقطع الشك باليقين حيال وجود اعتمادية متبادلة وعميقة بين المتغيرين بحيث لا يمكن البتة تصور تحقيق استدامة ونمو في بيئة الأعمال المعاصرة بمنأى عن دمج الحلول الرقمية في صلب العمليات؛ ومؤشر الاستبعاد القائل بأن 28 بالمائة من الخلايا تحمل توقعات تكرر أقل من 5 لا يقلل إطلاقاً من قوة هذه النتيجة بل يؤكد على التوزيع الكثيف والمركز للإجابات في مناطق الموافقة الإيجابية؛ وربما يفسر هذا الارتباط القوي بأن المنصات الرقمية تفتح آفاقاً بيعية وتسويقية جديدة وتخلق نماذج دخل مبتكرة تضمن بقاء المنشأة حية ومتفاعلة في سوق شديد التقلب؛ وتطبيقاً يحتمل أن تصبح هذه النتيجة دليلاً مرجعياً وحجة قوية للمستثمرين وجهات التمويل لربط قرارات الدعم والضخ المالي بمدى جاهزية المنشأة تقنياً؛ فتبني التقنية لم يبق خياراً تكميلياً قابلاً للنقاش بل أصبح شرطاً وجودياً لبقائها وتطورها المستمر.

جدول 4 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتبني المنصات الرقمية في الأعمال.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	75.486 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	76.427	Likelihood Ratio
.000	1	61.743	Linear-by-Linear Association
		305	N of Valid Cases
a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.03.			



شكل توضيحي 1 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتبني المنصات الرقمية في الأعمال.

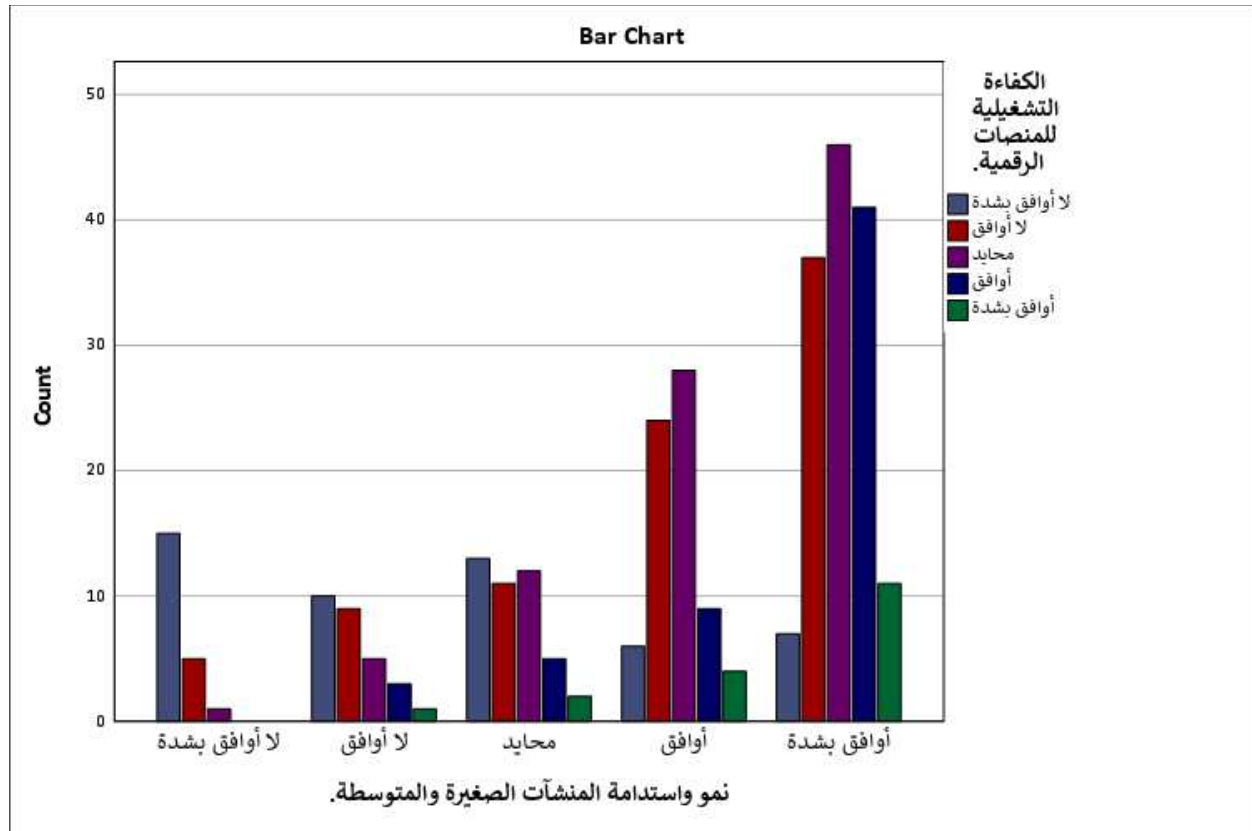
2. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. والكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية.

تسجل هذه العلاقة التقاطعية قيمة أعلى بوضوح في اختبار كاي سكوير بلغت 90.125 وبمستوى دلالة 0.000 أيضاً لتؤكد بقوة على الارتباط العضوي الوثيق بين تحسين العمليات الداخلية واستدامة الكيان التجاري؛ فالأرقام تثبت عملياً أن مجرد التواجد الشكلي للمنصات لا يكفي إطلاقاً بل يجب أن يترجم هذا التواجد المادي إلى كفاءة تشغيلية حقيقية وملموسة تتسم بالسرعة والدقة وتقليل التكاليف لتنعكس آثارها الإيجابية على معدلات النمو المأمول؛ ووجود الدلالة الإحصائية القاطعة يبين وعياً جمعياً ناضجاً لدى المبحوثين بأهمية المخرجات التشغيلية للتقنية وضرورة ضبطها؛ وربما تدل القيمة المرتفعة جداً للاختبار مقارنة بالمتغير السابق على أن

المنشآت تعاني بشكل أساسي ومزمّن من هدر داخلي في الموارد وأن المنصات وفرت العلاج الناجع والفوري لهذا الهدر المقلق؛ وفي الواقع الميداني يحتم هذا الارتباط الوثيق على مدراء العمليات التركيز المكثف على تحسين واجهات الاستخدام وتبسيط الإجراءات لضمان تحقيق أعلى كفاءة أداء ممكنة؛ حيث أن أي خلل أو تباطؤ في الكفاءة التشغيلية للمنصات سيؤثر فوراً وبشكل سلبي وقاسٍ على مسار نمو واستدامة المنشأة في السوق.

جدول 5 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة . والكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية .

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	90.125 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	83.245	Likelihood Ratio
.000	1	55.992	Linear-by-Linear Association
		305	N of Valid Cases
a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.24.			



شكل توضيحي 2: المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية.

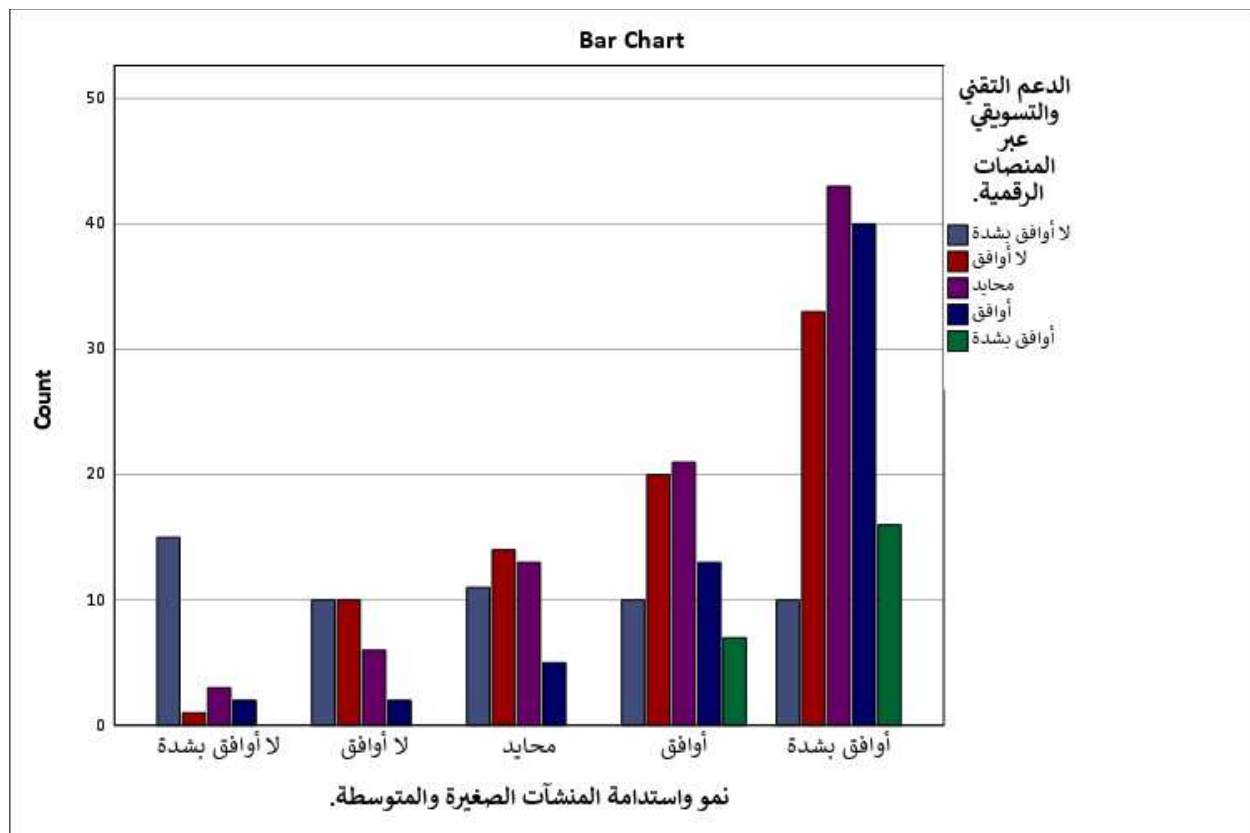
3. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية.

بظهور قيمة 76.555 لاختبار كاي سكوير وبدلالة إحصائية 0.000 تكتمل حلقة الترابط الجوهرية المتينة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ فهذه النتيجة العلمية تجزم بأن الاستدامة التنظيمية تتركز بشكل مكثف على قوة الدعم اللوجستي والفني الذي توفره البيئة الرقمية المساندة؛ فالتسويق المستمر والموجه بذكاء والمصحوب بدعم فني يحل أزمات العملاء التقنية بشكل لحظي يمثلان جناحي الطيران الآمن لأي منشأة صغيرة تسعى بجد لمزاحمة الكبار في الحصة السوقية؛ وربما يفسر هذا الارتباط القوي الطبيعة المتغيرة والمزاجية للمستهلك الحديث الذي لم يبقَ يكتفي بجودة المنتج المجردة بل يبحث بشغف عن تجربة ما بعد البيع والدعم الفوري

المتواصل عبر الشاشات؛ ومن المنظور العملي يحتمل أن تدفع هذه الأرقام الدامغة الشركات نحو ضخ استثمارات استراتيجية أكبر في أقسام خدمة العملاء الرقمية وإدارة الحسابات التسويقية باعتبارها مراكز ربحية منتجة للولاء وليست مجرد مراكز تكلفة مهدرة؛ فاستدامة المنشأة باتت مرهونة بشكل جذري بقدرتها على بناء مجتمع افتراضي متفاعل وموالي بقوة لعلامتها التجارية عبر هذه المنصات الحيوية.

جدول 6 : اختبار كاي اسكوبر للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. والدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	76.555 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	74.280	Likelihood Ratio
.000	1	50.879	Linear-by-Linear Association
		305	N of Valid Cases
a. 5 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.58.			



شكل توضيحي 3: المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية.

• اختبار التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

تؤكد نتائج اختبار تحليل التباين صحة النموذج الانحداري بامتياز رياضي حيث بلغت قيمة الاختبار المحسوبة 18.066 بمستوى دلالة 0.000 مما يرفض الفرضية العدمية جملة وتفصيلاً ويؤكد بصرامة وجود تباين ذي دلالة إحصائية يفسر أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وهذا التوافق الإحصائي المتين يرسخ اليقين المطلق بأن الفروقات المرصودة في مستوى نمو المنشآت تعزى بشكل مباشر لمدى قدرتها على توظيف المنصات الرقمية بنجاح وليس وليدة الصدفة المحضة أو العشوائية السوقية؛ وربما يعزز إدراج مخرجات نموذج معامل بايز القوي جداً بقيمته الفلكية هذا التوجه العلمي ليمنح المخرجات موثوقية استثنائية تتجاوز بكثير التحليلات الكلاسيكية المعتادة؛ وتطبيقياً يحتمل أن يشكل هذا الإثبات الإحصائي الرصين حجة قوية ولا تقبل

الدحض أمام المجالس الإدارية المترددة للموافقة الفورية على ميزانيات التحول الرقمي المفتوحة؛ فتبني هذه المنصات لم يبقَ ترفاً مؤسسياً قابلاً للتأجيل أو المساومة بل هو مسار حتمي وإلزامي وأساس متين لبناء هياكل مؤسسية رشيقة قادرة على امتصاص صدمات السوق المتتالية وتحقيق نمو مستدام ومتوازن في بيئة اقتصادية تتسم بشراسة التنافسية وسرعة التغير.

جدول 7: اختبار التباين الأحادي

ANOVA ^{a,b}					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Source
.000	18.066	17.210	12	206.522	Regression
		.953	292	278.167	Residual
			304	484.689	Total
a. Dependent Variable: نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة					
b. Model: (Intercept), تبني المنصات الرقمية في الأعمال, الدعم التقني, الكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية والتسويقي عبر المنصات الرقمية.					

جدول 8: ملخص نموذج معامل بايز

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Bayes Factor ^c
.98	.403	.426	.653	1531543661722008000000000.000
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), تبني المنصات الرقمية في الأعمال, الدعم التقني, الكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية والتسويقي عبر المنصات الرقمية.				

الخاتمة ومناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيقات المنصات الرقمية في تحقيق نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وهو ما يؤكد أن التحول نحو اقتصاد المنصات أصبح أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي وتحسين القدرة التنافسية لهذه المنشآت. وتوضح هذه النتيجة أن استخدام المنصات الرقمية لم يعد يقتصر على كونه وسيلة لتقديم المنتجات أو الخدمات، بل أصبح يمثل نموذجًا متكاملًا لإدارة الأعمال يعتمد على توظيف التقنيات الرقمية في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع الأسواق، وتعزيز التواصل مع العملاء، ودعم عمليات اتخاذ القرار. كما تعكس هذه النتائج التطور الكبير الذي يشهده قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، في ظل الاهتمام الحكومي المتزايد بتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

كما كشفت النتائج أن تبني المنصات الرقمية في الأعمال كان من أكثر العوامل تأثيرًا في تحقيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين أن المنشآت التي تعتمد بصورة أكبر على تطبيقات التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية تحقق مستويات أعلى من النمو مقارنة بالمنشآت الأقل استخدامًا لهذه التطبيقات. ويمكن تفسير ذلك بأن المنصات الرقمية أتاحت للمنشآت الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، وخفض تكاليف التسويق والتشغيل، وزيادة سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق، بالإضافة إلى توفير فرص جديدة للتوسع في الأسواق المحلية والإقليمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على زيادة الإيرادات وتحسين الأداء العام للمنشآت. وأوضحت النتائج كذلك أن الكفاءة التشغيلية للمنصات الرقمية تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أسهمت المنصات ذات الكفاءة العالية في تحسين إدارة العمليات الداخلية، وتسريع تنفيذ المعاملات، وتقليل الأخطاء التشغيلية، ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كما ساعدت هذه الكفاءة على تحسين إدارة الموارد، وخفض التكاليف التشغيلية، وزيادة إنتاجية العاملين، الأمر الذي عزز من قدرة المنشآت على تحقيق الاستقرار والاستمرار في بيئة أعمال تتسم بسرعة التغير وارتفاع مستوى المنافسة.

وأظهرت الدراسة أيضًا أن الدعم التقني والتسويقي عبر المنصات الرقمية يمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين أن توافر خدمات الدعم الفني، والتحديثات المستمرة، والأدوات التسويقية الرقمية، وتحليلات البيانات، يسهم في تمكين المنشآت من الاستفادة الكاملة من إمكانيات المنصات الرقمية. كما يساعد هذا الدعم على تحسين الحملات التسويقية، وزيادة معدلات الوصول إلى العملاء، وتحسين تجربة المستخدم، الأمر الذي ينعكس على رفع مستوى رضا العملاء وتعزيز ولائهم، وبالتالي تحقيق نمو مستدام للمنشآت.

كما بينت النتائج وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات المستقلة، حيث إن تحقيق الأثر الإيجابي للمنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت لا يعتمد على مجرد استخدام المنصات، وإنما يتطلب توافر منظومة متكاملة تشمل الاستخدام الفعّال للتقنيات الرقمية، والكفاءة التشغيلية العالية، والدعم التقني والتسويقي المستمر. ويشير ذلك إلى أن نجاح اقتصاد المنصات يرتبط بتكامل العناصر التقنية والتنظيمية والإدارية داخل المنشأة، وأن الاستثمار في أحد هذه الجوانب دون الجوانب الأخرى قد يحد من الفوائد المتوقعة من التحول الرقمي.

وتؤكد النتائج بصورة عامة أن اقتصاد المنصات الرقمية أصبح أحد المحركات الرئيسة لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن الاستثمار في تطوير البنية الرقمية، ورفع الكفاءات البشرية، وتحسين الخدمات التقنية والتسويقية، يمثل مدخلًا مهمًا لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة المؤسسية. كما تدعم النتائج التوجهات الوطنية نحو بناء اقتصاد رقمي متنوع قائم على الابتكار وريادة الأعمال، وتعزز أهمية استمرار المبادرات الحكومية الداعمة للتحول الرقمي في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
1. تعزيز تبني تطبيقات المنصات الرقمية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وجعلها جزءًا أساسيًا من استراتيجيات النمو والتوسع وتحسين القدرة التنافسية.
 2. تطوير البنية التحتية الرقمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يضمن الاستخدام الفعّال للمنصات الرقمية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
 3. توفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لتنمية المهارات الرقمية ورفع مستوى الكفاءة في استخدام المنصات الرقمية وإدارة الأعمال الإلكترونية.
 4. تشجيع الجهات الحكومية والقطاع الخاص على تقديم حوافز مالية وتقنية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تبني اقتصاد المنصات والتحول الرقمي.

5. تعزيز خدمات الدعم التقني والتسويقي المقدمة عبر المنصات الرقمية بما يساعد المنشآت على توسيع قاعدة العملاء وزيادة انتشار منتجاتها وخدماتها في الأسواق المحلية والدولية.
6. العمل على تطوير الأنظمة والتشريعات التي تنظم بيئة اقتصاد المنصات الرقمية بما يسهم في زيادة الثقة وتحقيق العدالة والشفافية بين جميع الأطراف.
7. تشجيع التكامل بين المنصات الرقمية المختلفة لتبادل البيانات والخدمات بصورة آمنة وفعالة، بما يسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
8. دعم استخدام أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي داخل المنصات الرقمية لمساعدة المنشآت على فهم احتياجات العملاء وتحسين القرارات التسويقية والاستثمارية.
9. تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات الحكومية لإجراء دراسات تطبيقية تسهم في تطوير اقتصاد المنصات الرقمية ودعم استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
10. الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير السياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

قائمة المصادر والمراجع:

- المراجع العربية:

- زنتوت، ر. ر. (2025). أثر البيروقراطية الرقمية على امتثال المنشآت: دراسة ميدانية على ملاك
Retrieved from
https://aja.journals.ekb.eg/article_428436.html
- SMEs: ستار، ب. ر. (2024). تأثير التحول الرقمي في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة
Retrieved from
<https://search.mandumah.com/Record/1579681>
- عويس، م. (2025). دور استخدام التسويق الرقمي في نمو المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر
Retrieved from <https://library.idsc.gov.eg/bib/107326>

- المراجع الأجنبية:

- Ali, M. A. (2025). Impact of Application Programming Interfaces (APIs) Economy on Digital Economics in Saudi Arabia. Retrieved from
<https://www.mdpi.com/2071-1050/17/9/4104>

- Haddad, H. (2025). The Impact of the Transformation to the Digital Economy on the Small and Medium Enterprises Sector in the Kingdom of Saudi Arabia: Opportunities and Challenges. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/394759282_The_Impact_of_the_Transformation_to_the_Digital_Economy_on_the_Small_and_Medium_Enterprises_Sector_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_Opportunities_and_Challenges
- Hao, T. (2026). Digital Infrastructure, SME E-Commerce, and Economic Growth: Evidence from China's Platform Economy. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/14/2/40>
- Imen, K. (2025). The Impact of Digital Economy on Green Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://ideas.repec.org/a/vrs/econom/v13y2025i3p261-282n1013.html>
- Khemiri, I. (2025). The Impact of Digital Economy on Green Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395198307_The_Impact_of_Digital_Economy_on_Green_Growth_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Nawaz, F. (2025). Small and Medium-sized Enterprises under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/390943541_Small_and_Medium-sized_Enterprises_under_the_Transformative_Vision_2030_of_Saudi_Arabia
- Neffati, M. (2025). Economic Growth in the Digital Era: Limits and Benefits of Globalization and Digital Transformation in KSA. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/9/3893>
- Quttainah, M. A. (2024). The impact of digital integration on corporate sustainability: Emissions reduction, environmental innovation, and resource efficiency in the European. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X24000647>
- Suntsova, O. O. (2025). Digital transformation of the global economy: challenges and opportunities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/388786267_Digital_transformation_of_the_global_economy_challenges_and_opportunities

- Xiong, Q. (2025). The influence of digital transformation on the total factor productivity of enterprises: the intermediate role of human-machine cooperation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X25000812>
- Zhou, Y. (2025). Empowering Manufacturing SMEs: Financial Accessibility and Sustainable Practices in the Age of Digitalization. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/8/3571>